

انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي الجزائري

**The repercussions of the chaos in the Arab world on
Algerian strategic security**

د. عامر مصباح

ameurmosbah@hotmail.com

تاريخ القبول: 2011/10/29

تاريخ الاستلام: 2011/08/13

Abstract:

The strategic challenge posed by the events of the Arab Spring to the national security of Arab countries lies in the fact that acute security threats can arise from the internal environment of the state or come through the process of transferring extremist groups towards a specific civil conflict (Syria and Libya), and the strategic situation that transforms the internal conflict from a level The war between government forces and terrorist groups

The rebellious movements turn into a "complex civil conflict," which gives credibility and justification for the intervention of a number of international parties under various headings such as: relief work, democracy, and support for ethnic and sectarian minorities.

Keywords : The Arab world - security - strategy - Algeria

ملخص:

يكمن التحدي الاستراتيجي الذي طرحته أحداث الربيع العربي على الأمن القومي للدول العربية، في أن التهديدات الأمنية الحادة يمكن أن تنشأ من البيئة الداخلية للدولة أو تأتي عبر عملية ترحيل الجماعات المتشددة نحو نزاع أهلي معين (سوريا وليبيا)، والوضع الاستراتيجي الذي يحول النزاع الداخلي من مستوى الحرب بين القوات الحكومية والجماعات الإرهابية وحركات التمرد إلى "نزاع أهلي مركب"، يعطي المصادقية والمبرر لتدخل عدد من الأطراف الدولية تحت عناوين مختلفة مثل: أعمال الإغاثة، الديمقراطية، دعم الأقليات العرقية والمذهبية. الكلمات المفتاحية: العالم العربي - الأمن - الاستراتيجية - الجزائر

*المؤلف المرسل

مقدمة:

يكمن التحدي الاستراتيجي الذي طرحته أحداث الربيع العربي على الأمن القومي للدول العربية، في أن التهديدات الأمنية الحادة يمكن أن تنشأ من البيئة الداخلية للدولة أو تأتي عبر عملية ترحيل الجماعات المتشددة نحو نزاع أهلي معين (سوريا وليبيا)، والوضع الاستراتيجي الذي يحول النزاع الداخلي من مستوى الحرب بين القوات الحكومية والجماعات الإرهابية وحركات التمرد إلى "نزاع أهلي مركب"، يعطي المصادقية والمبرر لتدخل عدد من الأطراف الدولية تحت عناوين مختلفة مثل: أعمال الإغاثة، الديمقراطية، دعم الأقليات العرقية والمذهبية، محاربة الإرهاب، حماية حقوق الإنسان. النتيجة المثيرة للاهتمام، أن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الحكومية وجدت نفسها تواجه قتالا مغاير في الخصائص، الأساليب، طبيعة العدو، تكتيك القتال؛ مما يتطلب منها التكيف السريع الذي في حالة وجود الجاهزية الكافية والمرونة المطلوبة، فإنه ربما الفترة الزمنية المتاحة أمامها تكون غير كافية مما يعرض الأمن القومي إلى تمزقات كبيرة (سوريا) أو انهيار تام (حالة ليبيا).

المعنى الاستراتيجي للفوضى

الفوضى في اللغة هي عكس النظام، غياب الترتيب، الغموض، ووجود الشيء في غير مكانه. أما في معناها السياسي، تعني صعوبة توقع الخطوات السلوكية اللاحقة للفواعل أو الوحدات في البيئة المحلية أو الخارجية، وعدم القدرة على توقع المواقف إزاء المنبهات السياسية المختلفة. وفي معناها الاستراتيجي، تعني غياب السيطرة المعنوية والفيزيائية على البيئة الاستراتيجية المحلية أو في الجوار القريب.

استخدم مصطلح "الفوضى Anarchy" كوحدة للتحليل الاستراتيجي من قبل رائد الواقعية الجديدة كنيث ولتز،¹ وكان يعني بها غياب سلطة أعلى فوق هرم النظام الدولي تعلق سيادة الدول، تستطيع التدخل لإنقاذ ضحايا الاعتداءات الدولية؛ وبالتالي تلجأ الدول إلى البحث عن القوة من أجل تحقيق أمنها القومي بالاعتماد على القدرات الذاتية

¹ Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

أو ما سماها جون ميرشيمر "بالمساعدة الذاتية".² وبذلك أصبح مصطلح "الفوضى" إحدى وحدات التحليل الاستراتيجي التي وظفت على نطاق واسع من قبل الواقعيين الجدد في تفسير طبيعة النظام الدولي. والصورة المجسدة لذلك، هي أن الدولة مستقلة وتطالب بحقها في الاستقلال عن الدول الأخرى، وتطالب بحقها في ممارسة سلطتها الكاملة على إقليمها، ولا توجد سلطة فوق سلطتها.

بالرغم من أن الدول تختلف حول مصطلح ومضمون القوة، لكنها تملك القوة أو قدرة على ممارستها. وعندما يستخدم مصطلح الفوضى نعني به غياب أي سلطة هرمية. فهناك قوة هرمية في السياسة الدولية، لكن لا توجد سلطة هرمية. بعض الدول هي أكبر قوة من دول أخرى، لكن لا توجد أي سلطة أعلى لدولة على أخرى، التي تستطيع من الناحية العملية أن تتدخل لردع الاعتداء أو انقاذ الضحايا، أو وقف الفوضى وإعادة النظام. المفارقة المهمة في هذا الصدد، أن السلطة الأعلى في النظام السياسي الوطني عندما تختفي سوف أيضا تحل محلها الفوضى التي تعني الحرب الأهلية، العنف المجتمعي، الاحتراب الأهلي وغيرها من مظاهر عدم النظام.

تتحول خاصية الفوضى إلى مصدر خلاق لدافعية البحث الحثيث عن الأمن عبر تعبئة الموارد المالية والإنسانية الوطنية، وحتى الاستعانة بالحلفاء أو الأصدقاء من أجل حياة شروط ومكونات القوة العسكرية، لتحقيق أغراض الدفاع أو الردع للأعداء الفعليين أو المحتملين وإبقائهم وراء حدودهم. إنها معادلة متشابهة بين المستوى الوطني والمستوى الدولي، عندما تغيب القدرة على إسقاط العقاب بواسطة القوة العسكرية على المعتدين على المستوى الوطني أو الدولي تحل محلها الفوضى، إلا أن طرق التعامل مع مشكلة الفوضى تختلف بين المستوى الوطني والدولي. من منظور أنصار النظرية الواقعية الجديدة،³ تخلق الفوضى عددا من المظاهر السلوكية التي تشكل مضمون عدم الأمن

² John Mearcheimer, "Strategies for survival," in Perspectives on World politics, 3rd ed. Ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 69 -78.

³ Robert Gilpin, "War And Changing In World Politics," In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed., ed. Paul R. Viotti &

مثل الريبة، السعي الحثيث وراء القوة المؤدية إلى المأزق الأمني Security Dilemma (بتعبير جون هيرتز⁴)، سباق التسلح ومصفوفة أخرى من الديناميكيات الأمنية. إن المخاوف الأمنية المترافقة مع خاصية الفوضى مبررة ووجهة، لأن -بتعبير الواقعيين الجدد⁵- الدولة التي تتهاون مع هذه المخاوف أو لا تحملها على محمل الجد، فعلها أن تدفع ثمن إهمالها.

من الفوضى الناضجة إلى الفوضى الخلاقة

خلال الحوارات النظرية التي جرت في تسعينيات القرن العشرين، نظر باري بوزان إلى "مصطلح الفوضى" المقترح من قبل كنيث ولتز⁶ على أنه يعكس الأطروحة الواقعية الفظة، غير المقبولة بشكل حاد من قبل المنظرين في التكامل الإقليمي⁷ وأنصار النظرية الليبرالية الجديدة⁸، لذلك اقترح ما يسمى "بالفوضى الناضجة The Mature anarchy"⁹؛ والتي تتضمن معنى أنه على عكس مفهومة الواقعية الجديدة لخاصية الفوضى، يمكن تنظيم السلوك الدولي ضمن شروط نسقية معينة، بحيث يمكن التعامل مع المأزق الأمني عبر التعاون الكبير بين الدول؛ يعكس التعاون بين هذه الأخيرة حول القضايا الاستراتيجية المعقدة مفهوم الفوضى الناضجة¹⁰. يقضي جوهر هذا التعاون أخذ الدول مصالح بعضها البعض وأسباب القلق بعين الاعتبار عند تصميم سياساتها الأمنية.

Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 142-146.

⁴ John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 33 - 34.

⁵ Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 47-50.

⁶ Kenneth N. Waltz, "Structural realism after the Cold War," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 101-11.

⁷ Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, Op. Cit., pp. 47-50.

⁸ Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, pp. 47-50.

⁹ Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, pp. 47-50.

¹⁰ John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 260 -61.

وبذلك، يتنامى فهم لدى الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات اعتماد المتبادل، وليست ذات خصوصية وطنية عالية الحساسية كما تم تصويرها من قبل أنصار النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة. أكثر الأدلة تماسكا التي يمكن الاستشهاد بها من التاريخ الاستراتيجي في هذا الصدد، الحالة الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبح هناك تقريبا إجماع داخل الاتحاد الأوروبي يقضي بأن الخلافات الأمنية العميقة أصبحت قابلة للحل الدائم بواسطة الطرق السلمية والأدوات السياسية والقانونية؛ ضمن إطار عام أطلق عليه بعض المنظرين¹¹ مصطلح "الجماعة الأمنية" كانعكاس لخاصية النضج في التعامل مع تعقيدات السياسة الدولية.

المشكلة الرئيسية التي واجهت هذه المفهمة الجديدة للعلاقات الأمنية الدولية هي عدم القابلية للتعميم على كل حالات التحليل للعلاقات الاستراتيجية الدولية، وفي مقدمتها حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحيث أن المنطقة العربية بالذات لم تصل إلى هذا المستوى من النضج السياسي والأمني، وتصبح أكثر قدرة على التعامل الجماعي مع المشاكل والأزمات بفعالية وبشكل متماسك دون حدوث تصدعات سياسية وبنوية؛ وذلك بفعل التأثير الثقيل والكثيف للأزمات الأمنية الحادة في المنطقة. إذ أن كل أزمة حدثت في المنطقة خلّفت وراءها صدعا معيناً (حرب 1973 أدت آثارها إلى إخراج مصر من الجامعة العربية، الحرب العراقية-الإيرانية أدت إلى انقسامات عربية، والقشة التي قصمت ظهر البعير هي حرب الخليج الثانية 1991).

غياب نضج الأمن الجماعي ومفهوم الجماعة الأمنية، تطلب إيجاد طريقة للتغيير تكون أكثر قسوة من قبل الإدارة الأمريكية، بواسطة اقتراح وزيرة خارجية الولايات المتحدة السابقة في نيسان 2005 في جريدة واشنطن بوست فكرة "الفوضى الخلاقة Creative Chaos".

الحقيقة أن ليس هناك مضمونا مفاهيميا محددا لمصطلح "الفوضى الخلاقة"، إلا أن السياق الذي طرحت فيه راييس هذا المصطلح كان يتميز بتصاعد الاضطرابات الأمنية

¹¹ Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 30-37.

والنزاعات الطائفية، إلا أن تعريفها حسب ما جاء في محرك ويكيبيديا تعني: "حالة سياسية بعد مرحلة فوضى متعمدة يقوم بها أشخاص معينون بدون الكشف عن هويتهم، وذلك بهدف تعديل الأمور لصالحهم، أو تكون حاله إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة من قبل أشخاص معروفين، من أجل مساعدته الآخرين للاعتماد على أنفسهم".¹² مهما كانت المضامين الاصطلاحية أو جذورها المعرفية والثقافية، فإن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليس رايس – التي في الأصل هي أستاذة جامعية – أطلقت هذا المصطلح لتعبر به -من الناحية الإجرائية- عن إرادة التغيير السياسي وخطط الموازن العسكرية بواسطة الفوضى الأمنية المنتجة لقوى جديدة، تساهم الولايات المتحدة بشكل مهيمن في تشكيلها وتمكينها في الهيئات السياسية والعسكرية الجديدة. على اعتبار أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مازالت بعيدة عن توفير شروط الفوضى الناضجة التي تحدث عنها باري بوزان ومن معه، شريطة أن تشمل خريطة الفوضى الخلاقة فقط الدول التي لا تشكل مصالح حيوية كبيرة للاقتصاد الأمريكي (استثناء دول الخليج النفطية).

الأرضية النظرية في تحليل الانعكاسات الاستراتيجية

لم يعد الأمن القومي الجزائري مطروحا بنفس الصرامة الموجودة في النظرية الواقعية الجديدة، فهو لم يعد يخص الدولة الوطنية لوحدها وهذا راجع للتغير في المفهوم الناجم عن ظهور الأفكار التي نادى بما يسمى "بتوسيع مفهوم الأمن"¹³ من جهة، وظهور مجموعة من الأفكار التي طرحتها نظرية مركب الأمن الإقليمي ونظرية الأمن الكوني¹⁴ من جهة ثانية. ولذلك، كتاب "المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن" ركز بشكل أساسي على الأفكار المقترحة حول توسيع أجندة الأمن دون إهمال كلي للأطروحات التقليدية، بغض

¹² الفوضى الخلاقة (2016) <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تم الاطلاع 02 أكتوبر 2016.

¹³ Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 205-07.

¹⁴ Bill McSweeney, Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations (Cambridge, United Kingdom: Bill McSweeney 2004), pp. 13-20.

النظر عن خصوصيات دولة معينة. في نفس السياق، ألفت محاضرة بعنوان: "التحديات الأمنية الجديدة وإعادة مراجعة مفهوم الأمن" بمقر قيادة أركان الدرك الوطني، كما ألفت محاضرة أخرى بعنوان: "استراتيجية حرب العقول" بالمدرسة العليا للإشارة في قليعة بولاية تيبازة، اللتان كانتا موجّهتين نحو مناقشة جوانب غير تقليدية في الأمن القومي الجزائري، وأبرز مظاهرها قدوم مصادر التهديد من البيئات الخارجية للدولة، سواء في مضمونها المادي أو المعنوي، السيكولوجي أو الرمزي-الثقافي. تشكل هذه العناصر مجالات للتحليل الأمني (النظرية التكوينية¹⁵ والنظرية النقدية الجديدة¹⁶ مثلا) في العلاقات الدولية الحديثة، خاصة منذ بداية القرن الواحد والعشرين أو بالضبط منذ وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001.

المنظر الأول الذي بادري في طرح فكرة إعادة مفهمة الأمن هو باري بوزان في كتابه: "الشعب الدول و الخوف :مشكلة الأمن القومي في العلاقات الدولية "، من خلال اقتراح فكرة "الأمن المركب"،¹⁷ في إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية لقضية الأمن في تحليل العلاقات الدولية، بالانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. لا شك في أن هذا المفهوم لم يتنصل تماما من الأساس الواقعي في اعتبار الدول أطرافا أساسية وفواعل أحادية في العلاقات الدولية، لكن يركز في المقام الأول على الديناميكيات الأمنية التي تخترق الحدود الوطنية للدولة، بحيث يصبح الاستقرار الأمني المحلي محددا بما يجري في المنطقة الإقليمية التي تحيط بالدولة. في مقابل ذلك، يرى كل من: باري بوزان وأوول وريفان الكثير من الخصائص الجوهرية

¹⁵ Alexander Wendt, «Four Sociologies of International Politics,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 446-47.

¹⁶ Richard Wyn Jones, 1999, Security , Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from [file:///A:/Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm](file:///A:/Security,%20and%20Critical%20Theory%20Chapter%201.Htm); accessed 22/08/2004.

¹⁷ Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), pp. 73-75.

للدول التي اعتمد عليها الواقعيون الجدد¹⁸ في تحليل العلاقات الأمنية الدولية لم تعد لها نفس الأهمية في إنتاج الديناميكيات الأمنية. فالتباين في القوة العسكرية وامتيازات الجغرافيا وتنوع الموارد والثقل الديموغرافي، أصبحت كلها لا تؤهل الدولة لتحقيق ثقلها الاستراتيجي أو تشبع حاجاتها الأمنية.

اقترح أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي مجموعة من مفردات التحليل لفهم الديناميكيات المتحركة في توجيه وتفعيل القضايا الأمنية، والتي منها فكرة "الاختراق" والاعتماد المتبادل الأمني "ومركب الأمن الإقليمي". يعرف باري بوزان وأول ويفر "مركب الأمن الإقليمي" بأنه: "مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الدولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكامل بحيث أن الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى".¹⁹ وهذا التعريف هو قريب من تعريف كارل دويتش "للاعتماد المتبادل" عندما قال أنه: "علاقة تفاعلية بحيث أن أي خلل في دولة أخرى سوف يؤثر على الأخرى".²⁰ وفي مناسبة أخرى، يعرف بوزان وويفر مركب الأمن الإقليمي بأنه: "مجموعة الوحدات التي تكون بينها عمليات كبرى للأمن وعدم الأمن أو كلاهما، وهي جد مترابطة بحيث أن مشكلات الأمن لا يمكن أن تكون محللة بشكل معقول بعيدة الواحدة عن الأخرى".²¹ الفكرة الأساسية المقصودة من قبل بوزان وويفر أن مسألة الأمن لم تعد ذات خاصية وطنية بحتة ومستقلة عن الأطراف الأخرى، وإنما هي عملية متفاعلة سلبا أو إيجابا عبر إقليمي، يلعب فيها عنصر الجوار الحدودي دورا مهما.

إن وجه التعقيد في الأمن القومي محدد بوسطة وحدات التحليل المطروحة من قبل أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي وهي: الصداقة/العداوة؛ الاختراق؛ التخومية؛

¹⁸ كينيث ولتز، "استمرارية السياسة الدولية"، في عواالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تر. كين بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد الحق (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص ص. 451-52.

¹⁹ Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21-22.

²⁰ Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 285-86.

²¹ Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 21-22.

الجزائري

والاعتماد المتبادل الأمني؛ التي تشترك في خاصية واحدة محددة في أن الأمن القومي يصاغ بواسطة عوامل ومتغيرات ومصادر تهديد ناشئة عن التفاعل مع الآخرين إيجابا أو سلبا، وعن الاشتراك في البيئة الأمنية التي تتجاوز الحدود الترابية الوطنية للدولة التي تخضع لسيادتها الوطنية. بالنسبة لمفهوم الصداقة/العداوة، يكون مسئولا عن إنتاج مصادر الأمن أو التهديد من قبل الدول المجاورة بناء على طبيعة العلاقة التي تربط الدولة مع جيرانها: العداء أو الصداقة. ففي حالة الجزائر، سوف لا يتحدد مفهوم الأمن القومي ضمن السياسات، الأولويات والتفضيلات الوطنية فحسب، وإنما تؤخذ بعين الاعتبار وعلى نحو جدي مضامين العلاقة مع الدول الجوار، طبيعة وأنواع التهديدات القادمة من البيئة الإقليمية، الأوضاع الأمنية والسياسية الجارية داخل البيئات المحلية لدول الجوار وهكذا. وهنا نجد أن مفردات التحليل لنظرية مركب الأمن الإقليمي تعمل بشكل متلاحم في صياغة، التأثير، ترتيب الحسابات الأمنية والاستراتيجية للأمن القومي الجزائر. تكون الوضعية الاستراتيجية أكثر قسوة وخطورة، عندما تنهار البيئة الأمنية في إحدى دول الجوار، وتعمل تدريجيا على نقل آثارها الأمنية والإنسانية إلى داخل الحدود الجزائرية، عندئذ تزداد بموجها الأعباء الاقتصادية للأنشطة الأمنية والعسكرية من جانب واحد، كما هي حالة ليبيا وبشكل أقل مالي منذ عام 2011.

قبل تاريخ أكتوبر 2011 (سقوط نظام معمر القذافي)، كانت الضغوط الأمنية تحت السيطرة، لذلك كانت تنظر الجزائر إلى مفاهيم الأمن الإقليمي المشترك على أنها نوع من انتهاك للسيادة الوطنية واستباحة للحدود المقدسة سياسيا وجغرافيا. ومن أمثلة ذلك، تصلب موقف الحكومة الجزائرية في معارضتها لأي تدخل فرنسي في منطقة الصحراء، لأنها كانت تنظر لهذا النوع من الأنشطة الأمنية اختراق أمني يهدد مصلحة حيوية مرتبطة بالأمن القومي خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين؛ واعتبرت أن كل ما يأتي عبر الصحراء يرتبط بشكل وظيفي بالأمن القومي، لأنه يؤثر بالدرجة الأولى على حقول النفط (مصلحة حيوية في السياسة الخارجية الجزائرية). الأمر لا يخص فقط فرنسا، وإنما نظرت على سبيل المثال أيضا إلى تصريحات معمر القذافي خلال التسعينيات من القرن العشرين حول دولة الصحراء الكبرى بعيون القلق الأمني الشديد، بسبب الخوف من صحوة الميول الانفصالية عبر فئة الطوارق، وكان الرد عليها بالحرص على تمثيل هذه الفئة في مؤسسات الدولة، ومنها البرلمان؛ بالإضافة إلى الانتشار

التقليدي للجيش في الصحراء (أخذ مواقع الثكنات الفرنسية وأنشأ أخرى جديدة في الجنوب الشرقي على وجه الخصوص). لكن بعد تنامي التهديدات العابرة للحدود، بدأت تظهر الأفكار المرنة والأكثر انفتاحاً على العمل الأمني الإقليمي، مثل مبادرة إنشاء القيادة المشتركة التي مقرها تمناست، التعاون الدولي حول احتواء نفوذ الجماعات المسلحة في مالي عام 2012.

الآثار الأمنية للفوضى الخلاقة

1) تفكك مزيد من الدول

إحدى التهديدات الرئيسية التي واجهت الأمن القومي الجزائري المترتبة عن الفوضى الأمنية لما سمي "بالربيع العربي 2010/2013" هو تفكك البنية الأمنية وغياب السلطة السياسية الوطنية في الدول المجاورة (مالي وليبيا)، أو وجود سلطة هشّة (تونس، والنيجر) لا تتمتع بقدرة كبيرة في السيطرة الاستراتيجية على حدودها؛ وبذلك تضاعفت الأعباء العسكرية والأمنية على القوات المسلحة الجزائرية في أداء مهام السيطرة والمراقبة على حدودها الترابية. إن الأمر لا يتعلق فقط بعبور الجماعات الإرهابية وضرب المصالح الحيوية، وإنما أيضاً تدفق الأسلحة والذخيرة، الهجرة وحركة تجارة المخدرات والأنشطة الاقتصادية غير الشرعية مثل التهريب وتبييض الأموال وتزوير العملة. جانب التعقيد في مثل هذه التهديدات الناجمة عن الفوضى الأمنية أنها تصدر آثارها وأشكال التهديد المتعددة في اتجاهات مختلفة، التي في كثير من الأحيان تكون القوات المسلحة غير مهيأة بشكل كافٍ لمواجهتها، ومن ثم تتحول إلى تحديات قاسية، مثل ظهور الحاجة إلى مزيد من القوات الإضافية، معدات جديدة، إعادة الانتشار وإنشاء بنية تحتية جديدة؛ بالإضافة إلى إعادة تقييم قدرات الدعم اللوجستي وجاهزية القوات المسلحة لمواجهة مثل هذه التحديات. فعلى سبيل المثال، وجد الجيش السوري نفسه عام 2011 وعلى مدى ست سنوات لحد الآن، تحديات عالية التعقيد في مواجهة جماعات التمرد عبر الحدود، سواء المحلية أو القادمة من الخارج. السبب الرئيسي في ذلك، هو عدم الجاهزية المتقدمة للاشتباك في هذا النوع من النزاعات الذي يكون منتشرًا عبر الإقليم، في المناطق المفتوحة والمدن والقرى؛ مضافاً إلى ذلك التورط الإقليمي والدولي في دعم الجماعات المسلحة وتعقيد البيئة الاستراتيجية.

لا يكون تفكك الدول فقط بواسطة حروب التمرد، وإنما أيضا بواسطة ارتفاع الأعباء المالية والنفقات العسكرية لرفع الجاهزية القتالية للقوات المسلحة بحيث تكون الحكومة غير قادرة على توفيرها؛ أو عدم التحكم في القوات المسلحة نفسها، التي يمكن أن تنفذ انقلابا عسكريا لا تستطيع التحكم في آثاره، فيؤدي ذلك إلى خلق فوضى كبرى. النموذج العملي الممثل لهذه الحالة هو وقوع انقلاب عسكري في مالي في عام 2012 الذي أدى فوضى أمنية كبرى، وسيطرة الجماعات المتطرفة على مناطق كبرى من البلاد ووصولهم إلى المناطق المحاذية للعاصمة؛ وهو الوضع الاستراتيجي الذي استدعى التدخل الفرنسي المفاجئ والسريع في 2013/01/11، لمنع سيطرة المتشددين على العاصمة باكو ودعم القوات الحكومية المالية في صد زحف قوات المتمردين التابعة لجماعة أنصار الدين نحو العاصمة. كان التدخل العسكري الفرنسي عودة عسكرية مباشرة إلى مالي، بعد أكثر من خمسين سنة من انسحابها في نهاية خمسينيات القرن العشرين. بالرغم من وجود التدخل العسكري الفرنسي في عام 2013 لدعم القوات المسلحة المالية، إلا أن الوضع لازال هشاً بسبب تصاعد نفوذ الجماعات المتشددة في البلاد وتخلف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وحتى اتفاق السلام الموقع بتاريخ 2015/06/20 في العاصمة المالية باماكو بين الحكومة والجماعات الانفصالية في الشمال مازال هشاً. يذكر أن انهيار الوضع الأمني في مالي كان إحدى نتائج سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا في أكتوبر 2011، بواسطة تدفق كميات كبيرة من الأسلحة نحو شمال مالي، التي استخدمتها الجماعات المتشددة في السيطرة على المدن المالية. الحقيقة أن انهيار الوضع الأمني ومؤسسات الدولة في كل من ليبيا ومالي شكّل تحديا كبيرا للأمن القومي الجزائري، بحيث خلقت الوضعية تدفق الأسلحة وأنشطة الجماعات المسلحة والمهربين عبر معظم الحدود البرية للجزائر؛ وكانت أكثر الأحداث تحديا للجيش الجزائري، سيطرة مجموعة إرهابية بقيادة المختار بالمختار التي تسمى "الموقعون بالدم" بتاريخ 2013-01-16 على منشأة إنتاج الغاز "حياة" في تيغورتين بمدينة عين أميناس ولاية إليزي شرق الجزائر، واحتجاز رهائن أجانب من بينهم أمريكيين وفرنسيين وبريطانيين ونروجيين؛ أي مباشرة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي. وكان رد فعل الجيش سريعا وحاسما وبعبدا عن وسائل الإعلام، بواسطة تدخل القوات الخاصة لتحرير الرهائن في 2013/01/17 وإعلان يوم 2013/01/18 تحرير 100 رهينة من

الأجانب، من أصل 132؛ مع وقوع عدد من الضحايا بسبب الاشتباك مع المهاجمين المسلحين.

النتيجة الاستراتيجية المستخلصة من الأحداث السابقة واللاحقة، أن لحد الآن لازال الوضع الأمني هشاً وأكثر قابلية للانهياري في دول الساحل، بسبب تنامي نفوذ الجماعات المتشددة في مقابل ضعف الحكومات القائمة في تلك الدول، وضعف -وفي بعض الأحيان غياب- القدرة والفعالية في توفير الغطاء الأمني لكل أراضي تلك الدول من قبل القوات الأمنية والقوات المسلحة؛ مما يبرئ -على الأقل وفق النظرية الاستراتيجية²² - المناخ لظهور سلسلة من التهديدات غير التقليدية وتنامي الميول الانفصالية وحتى إمكانية ظهور الحرب غير النظامية بتعبير بعض المنظرين الاستراتيجيين.²³

على الجانب الشرقي للمنطقة، هناك دول أخرى لازالت لم تسيطر على جميع أراضيها وأخرى انهارت فيها السلطة السياسية، وأخرى متورطة في حرب طاحنة مع عدد كبير من الجماعات المسلحة الإرهابية والمدعومة من القوى الإقليمية والدولية. تتعلق الحالات السابقة باليمن، سوريا، العراق، السودان، ليبيا والصومال، بالرغم من أن هذه الأخيرة لم تكن ضحية للفوضى بفعل الربيع العربي، إلا أنها تعقدت أكثر الحرب الأهلية وتغذت بشكل كبير من موجة الفوضى في الوطن العربي، من خلال إعلان جماعات صومالية متشددة انتمائها لتنظيم داعش أو تنظيم القاعدة. إن تفكك تلك الدول خلق فراغا أمنيا أدى إلى تنامي جماعات متشددة مزودة بإيديولوجيا متطرفة تسوقها عبر العالم العربي بما فيها الجزائر. الوجه الأكثر تأثيراً على الأمن القومي الجزائري هو وجود ستة دول أعضاء في الجامعة العربية فاشلة وأخرى على حافة الفشل والانهياري الأمني، ومن ثم سوف تظهر بيئة أمنية إقليمية غير مستقرة، التي بالضرورة سوف تؤثر سلباً على الدول التي مازالت صامدة أمنياً مثل الجزائر. إن الفكرة الأساسية المطروحة من

²² Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), p.246.

²³ Thomas K. Adams, The Army after Next : The First Postindustrial Army (London : Praeger Security International, 2006), pp. 5-7.

قبل أنصار النظرية الواقعية الجديدة²⁴ بأن الدولة إذا كانت تقع ضمن جوار غير مستقر، سوف يتأثر أمنها بشكل مأساوي، سواء من حيث ارتفاع الأعباء الأمنية على الحدود أو تدفق مصفوفة مصادر التهديد المختلفة؛ ويمكن أن يمتد النزاع نفسه إلى داخل الدولة عبر الامتدادات السوسولوجية، الإيديولوجية أو المذهبية؛ وهي إحدى المعاني المكونة لمفهوم الاختراق المقترح من قبل نظرية مركب الأمن الإقليمي.²⁵

2) تصاعد القابلية للعطب

يتحدد تصاعد القابلية للعطب في عملية اختراق مصفوفة من التهديدات المادية وغير المادية للبيئة الأمنية الوطنية، التي يمكن أن تتسبب في إنتاج آثار جسيمة على الأمن القومي مثل تمدد الجماعات المتشددة، انتشار الأفكار المفتتة للتماسك السوسولوجي كالإلحاد، التشيع، التنصير، النزعات الاثنية؛ التي عادة تتلقى التشجيع بواسطة العالم الافتراضي الآخذ في التأثير المتزايد على المجتمع. الكثير من عناصر التهديد السابقة تتفاعل وتخرق المجتمع غما بحكم الصراعات المذهبية والطائفية في الدول العربية، الحرب القاسية على الإرهاب في سوريا والعراق وليبيا، أو بواسطة الفضائيات التلفزيونية ومواقع التواصل الاجتماعي. بالطبع أكثرها التي تمثل تهديدا مباشرا وفوريا هي الإرهاب، لكن حتى العناصر الأخرى تشكل تهديدات هادئة لكنها عميقة الآثار على المدى المتوسط والبعيد، بحيث يصبح كل صراع اثني، ديني، مذهبي أو طائفي في أي دولة مجاورة أو بعيدة يحرك أتباعه داخل المجتمع؛ وهو معنى الاختراق الأمني عبر السوسيو-ثقافة للمجتمعات.

ظهور النزاع الأهلي أو اضطرابات أمنية في بلد مجاور أو داخل المنطقة، تكون له احتمالات عالية للانتقال إلى الدول الأخرى إما بواسطة العدوى السياسية، الثقافية، الطائفية، المذهبية، الاثنية؛ على اعتبار أن مصفوفة التهديدات تتدفق بطبيعتها إلى

²⁴ Emerson M. S. Niou, Peter C. Ordosook, and Gregory F. Rose, The Balance of Power: Stability in International Systems (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1989), pp. 02-45.

²⁵ Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York: Cambridge University Press, 2003), pp. 10-38.

المناطق الأخرى الرخوة أمنيا واقتصاديا وسياسيا. المشكلة الأساسية أن الجزائر مثل معظم الدول العربية لها قابلية للعطب بواسطة اشكال التهديد المختلفة في ظل التخلف التنمى في القطاعات المختلفة بما فيها السياسة، والتربية والثقافة السياسية. كما يمكن أن تكون القابلية للعطب بواسطة صعود حكومات معادية في الدول المجاورة، مما يعني بطريقة أخرى أن ما يجري في دول الجوار ذو علاقة وثيقة بالمفردات الحيوية للأمن القومي. قيام حكومات مناوئة، أو تبني إيديولوجية متطرفة أو تميل إلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى، سوف يخلق مشاكل أمنية التي من الممكن أن تتطور على صراعات أهلية. إذ إحدى الدروس المستخلصة من الأزمات الأهلية الحادة في عدد من الدول العربية، بأن وجود الدولة في جوار معادي أو صعود حكومات ذات ميول إيديولوجية متشددة سوف يخلق مشاكل أمنية للدول الأخرى. وهذا ليس جديدا في العلاقات العربية الحديثة، إذ أدت الثورة الإيرانية في إيران 1979 إلى نشوب الحرب العراقية-الإيرانية في العام التالي واستمرت لثماني سنوات، وذلك كنتيجة لمخاوف العراق ودول الخليج من تدفق المد الشيوعي الثوري إلى بيئاتهم الداخلية. كذلك الأمر بالنسبة للجزائر، إذا صعدت حكومة متشددة في ليبيا سوف من المحتمل أن تدعم الجماعات المتشددة داخل البلاد مثل تنظيم داعش وتنظيم القاعدة. النتيجة المستخلصة من ذلك، أن إحدى مصادر قابلية الأمن القومي الجزائري للعطب بواسطة التهديدات الخطيرة، صعود تيارات متشددة للحكم في دول الجوار مثل ليبيا، مالي والنيجر؛ أو سيطرتها على أقاليم معينة تكون متصلة ومفتوحة على الحدود الجزائرية، على سبيل المثال سيطرة الجماعة الإسلامية المتشددة على شمال مالي أو امتداد نفوذ جماعة بوكو حرام (فرع داعش في غرب إفريقيا) إلى هذه المناطق أو السيطرة على أقاليم في النيجر؛ كلها احتمالات قابلة للوقوع في المستقبل. تصنف كل هذه الاحتمالات على أنها مصادر تهديد تشكل مضمون القابلية لعطب الأمن القومي الجزائري.

لا تتحدد القابلية للعطب فقط في تصدير التهديدات الصلبة عبر الحدود وإنما أيضا انتقال الأفكار المتشددة المتنامية في البيئات الأمنية الطليقة من أي رقابة وردع أممي أو تلك المناطق المتخذة كملاذات آمنة من قبل الجماعات المتشددة؛ وبذلك تتحول تلك الملاذات الآمنة مصادر رئيسية في إنتاج الأشكال المختلفة للتهديد والعطب الأممي، ويترتب عن ذلك طرديا ارتفاع الأعباء الأمنية والنفقات الدفاعية بالنسبة لاقتصاد غير منتج

ويتأثر بشكل سريع بما يجري في الأسواق العالمية للنفط. الأكثر مأساوية من ذلك، أن معظم الجماعات المتطرفة تتلقى بشكل منتظم الدعم المالي من قبل الدول تقع في ضمن المجال الجغرافي للمنطقة العربية، بالرغم من أنه ليس هناك مصالح حيوية واضحة لهذه الدول في دعم التطرف في المجتمعات العربية العامل الآخر في توليد القابلية للعطب الأمني بواسطة انتشار التطرف وتنامي نفوذ الجماعات المتشددة محدد في تصاعد حدة التوتر والتباين الاستراتيجي الحاد بين روسيا والغرب حول الشؤون الاستراتيجية الدولية، التي انعكست آثارها المميته في انتشار الحروب الأهلية وزيادة نفوذ الجماعات المتشددة. تصاعدت حدة التوتر في العلاقات الاستراتيجية والأمنية بين الروس والغرب، عند إعلان الرئيس الروسي أمس بأن كل محاولات مع الرئيس الأمريكي لوقف حمام الدم في سوريا قد باءت بالفشل؛ كنتيجة للفجوة العميقة في التباين بين المصالح الاستراتيجية الحيوية بين الطرفين، التي لا تتعلق فقط بالأزمة السورية وإنما ترتبط أكثر بالتوازن الاستراتيجي الدولي. ظهر ذلك بجلاء من خلال المواقف المتلاحقة من قبل الطرفين، منها إعلان الحلف الأطلسي عن زيادة أفراد قواته في بولندا ورفع مستوى التأهب العسكري في الخطوط الأمامية للحلف عبر أوراسيا (كما أشار ذلك من قبل زبيغنيو بريزنسكي²⁶)، في نفس الوقت ضغط الولايات المتحدة على أعضاء الحلف من أجل عدم التعاون مع روسيا في المسائل العسكرية منها غلق مرافق التزود بالوقود والصيانة أمام السفن الحربية الروسية في البحر المتوسط. في مقابل ذلك، زيادة الجيش الروسي تدريباته في المناطق المحتملة للاشتباكات العسكرية، مثل البحر الأسود، والمنطقة الإسكندنافية، وإعلان أمس عن تمارينات كبيرة للقوات الجوية التابعة للدول الحليفة. كلها مؤشرات على الاندفاع نحو مزيد من التصعيد الدولي والتحضير للحرب.

بالطبع الاشتباك العالمي -الذي نظّر له كثيرا المفكرون الاستراتيجيون الأمريكيون- بين القوى المسلحة نوويا سوف يكون كارثة على الجميع، لذلك الخيار المفضل هو اللجوء إلى

²⁶ Zbigniew Brzezinski, *Strategic Vision : America and the Crisis of Global Power* (New York: Basic Books a Member of the Perseus Books Group, 2012), pp. 88-92.

الحروب بواسطة الوكلاء الإقليميين سواء كانوا دولاً أو جماعات متمردة حتى ولو كانت إرهابية، طالما أنها تستطيع أن تهك الخصم في حرب طويلة.

أكثر المناطق احتمالاً لأن تكون حقلاً للمعركة بين الروس والغرب هي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بسبب هشاشة الوضع الأمني، العلاقة الرخوة بين جيوش دول المنطقة وشعوبها، مجتمعات منهكة بواسطة الأزمات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية وحتى الثقافية والهوية الوطنية، وتشخيصات أخرى تحدث عنها صامويل هنتغتون²⁷، وأكثرها خطورة انتشار نفوذ الجماعات المتشددة التي تستغل من قبل الأطراف المتنافسة (الروس/الشيعة، الغرب/القاعدة وداعش). يضاف على ذلك، الشيخوخة التي أصيبت بها الأنظمة السياسية العربية، التي أصبحت معززة فقط بواسطة الأجهزة الأمنية وتفتقر إلى العمق الشعبي، مما يجعل المجتمعات أكثر قابلية لانتشار الفكر المتطرف المدعوم من قبل هذا الطرف الدولي أو ذاك.

بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا، فإن المخاطر الأمنية في تنامي مستمر بواسطة وجود دول فاشلة (ليبيا، ومالي) ودول أخرى تعاني من متاعب اقتصادية كبيرة مثل تونس والنيجر. لذلك، إذا استمرت الولايات المتحدة في دعم الجماعات التي تقاتل حلفاء روسيا في سوريا، فإن روسيا سوف تقوم بدعم الجماعات التي تقاتل القوات الغربية في ليبيا ومناطق أخرى مثل اليمن.

الأسوأ من ذلك، أن الدول التي كان يفترض أنها تتحرك برؤية استراتيجية واضحة تجنب المنطقة مزيداً من التمزق مثل تركيا، لازالت تتخبط أو بالأحرى تتأرجح بين التحالف مع الغرب وعدم إغضاب روسيا، محاولة ترميم العلاقة مع دول الجوار (كما تم التنظير لها في العمق الاستراتيجي²⁸)، والهرولة وراء الإغراءات الخليجية. النتيجة المستخلصة من التطورات الأخيرة، أن تصاعد حدة الخلافات الاستراتيجية بين الروس والغرب سوف يؤدي إلى تصاعد حدة الحروب الأهلية والتمزقات السوسيو-ثقافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

²⁷ صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر. عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، د. ت.)، ص. 312-39.

²⁸ أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، تر. محمد جابر وطارق عبد الجليل، مر. بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط. 2 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص. 430.

3) القابلية للعطب بواسطة الحرب على الإرهاب

تصاعدت قابلية الأمن القومي الجزائري وغير الجزائري بواسطة الحرب على الإرهاب من قبل القوى العظمى، التي تلاحق الجماعات المسلحة المتشددة المصنفة تحت فئة الإرهاب، بواسطة أدوات القتال المتطورة التي لا تتطلب انتشارا عسكريا مباشرا؛ وإنما سوف تكون طائرات بدون طيار، الصواريخ الموجهة ذاتيا والعمليات الخاصة دين الحرب الدولية على الإرهاب، كما يروج لذلك أنصار ثورة المعلومات في الشؤون العسكرية،²⁹ دون أن يتم استشارة الحكومات الوطنية. وهي الوضعيات التي سوف تخلق المناخ المناسب لتصاعد وانتشار الفكر المتطرف والراديكالي، الذي يشق شرعيته السياسية ووقود تغذيته من رفع شعار محاربة الصليبيين.

تكمّن الخلفية العميقة في تشخيص هذا النوع من القابلية للعطب في بحث القوى العظمى عن التحضير لحروب المستقبل بواسطة تجريب تكنولوجيا ثورة المعلومات في القتال،³⁰ والبيئة المناسبة لذلك والمبررة سياسيا هي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، اللذان يعجان بأنشطة الجماعات الإرهابية المختلفة. العنوان الرئيسي المستخدم في تغطية مقاربات القوى العظمى في تطوير أدواتها القتالية الجديدة في عصر ثورة المعلومات هو "مكافحة الإرهاب Counter-terrorism" التي تعني: "صراع احتكاكي طويل للإرادات السياسية. يشن ابتداء بواسطة الشرطة والقطاعات الأمنية الأخرى، وتبقى القوات العسكرية في الاحتياط. والسلاح الأكثر أهمية في مكافحة الإرهاب هو الإعلام".³¹

ولذلك، تشبه الحرب على الإرهاب في كثير من الجوانب حرب العصابات أو الحرب غير النظامية التي يراهن فيها كل طرف على الزمن واختبار صبر العدو على الصمود في

²⁹ Thomas M. Kane and David J. Lonsdale, Understanding Contemporary Strategy (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2012), pp. 73-74.

³⁰ كارل بيلدر، "المشروع العسكري الأمريكي في عصر المعلومات،" في دراسات عالمية: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، تح. زلمي خليل زاد وجون وايت، ر. 53 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص ص. 83-84.

³¹ Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), pp.256-59.

القتال. لخص ذلك ماو تسي تونغ طبيعة هذه الحرب بقوله: "قتال العصابات لا يعني معركة حاسمة، [وإنما هي حرب طويلة]"³².

في نفس السياق، أظهرت التطورات المأساوية في الشؤون الأمنية مع بداية القرن الواحد والعشرين التحديات الخطيرة المطروحة من قبل الجماعات الإرهابية ضد عطب المصالح الأكثر حيوية في الدولة (هجمات 11 سبتمبر 2001)، التي قوبلت بالاستخدام العسكري المتزايد عبر العالم، واشراك كل القطاعات العسكرية في تلك الحرب: القوات البرية، الجوية، البحرية وحتى الصاروخية، القوات الأمنية والاستخبارات، الأحلاف العسكرية الدائمة (اتفاقية منظمة الشمال الأطلسي) والمؤقتة (الاستراتيجية العالمية في مكافحة الإرهاب والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش): ولكن لحد الآن الحرب لم تحسم، ولا زالت الكثير من الوحدات القتالية للدول تقاتل خارج حدودها في عدد من الدول.

صحيح أن مقاربة "مكافحة الإرهاب" هي مقنعة ومغرية من الناحية السياسية والإعلامية، من حيث أنها تضيف الشرعية على عمليات التدخل العسكري والأمني في البيئات الداخلية للدول، التي توجد على أراضيها أنشطة إرهابية، وبهذه الطريقة يتضرر الأمن القومي بمصفوفة من التهديدات والتآكل المتزايد في القوة الوطنية للدولة. الأكثر خطورة من ذلك، ظهور الانقسامات المجتمعية حول السماح للقوات الأجنبية بشن الحرب على الجماعات الإرهابية، انطلاقا من أراضي أو فتح الأجواء من أمام المقاتلات الأجنبية في شن ضربات انتقائية ضد تجمعات الإرهابيين أو استهداف قادتهم. في هذا الصدد، هناك حالات كثيرة تقوم فيها الولايات المتحدة بعمليات عسكرية خاطفة ضد الجماعات المسلحة داخل أراضي عدد من الدول، بواسطة طائرات بدون طيار وتسهيلات "نظام تحديد الموقع العالمي Global Positioning System Navstar (GPS)"³³، والتي في كثير من الأحيان تخلف وراءها ضحايا في صفوف المدنيين الأبرياء؛

³² Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), pp.256-59.

³³ Robert R. Tomes, US Defense Strategy from Vietnam to Operation Iraqi Freedom : Military innovation and the new American way of war, 1973-2003 (New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2007), p. 66.

وهي الوضعية التي تستغلها الجماعات المتشددة في تجنيد الشباب في صفوفها لمحاربة القوات الحكومية المتحالفة مع القوى الأجنبية وتعميق النزعة الانفصالية والتمزقات السوسيو-ثقافية.

في هذه الحالة، تستخدم القوات العسكرية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص كل الأدوات المتاحة بواسطة ثورة المعلومات في الشؤون العسكرية، لكن الجانب السلبي في هذه الحرب هو ما سماه ميكل فيدباي راسموسن Mikkle Vedby Rasmussen "بتأثير الكيد المرتد The Boomerang Effect"،³⁴ المتمثل في استغلال هذه الجماعات لثورة المعلومات في الاتجاه المضاد بهدف عطب الأمن القومي في المجتمعات التي ينتمون إليها والمجتمعات الغربية على حد سواء. يمكن في المستقبل أن تطوّر مثل هذه الجماعات ما سماه توماس أدامس Thomas K. Adams "بالثورة المضادة في الشؤون العسكرية Counterrevolution in Military Affairs"، والتي تعني: "أن الطرق القتالية الغربية (الأمريكية خصوصا) يمكن أن تكون محيّدة [من قبل الخصم] بحيث تصبح بدون فعالية. باختصار، تتعلق هذه المقاربة 'بكل أشكال النزاع عندما يرفض الطرف الآخر الوقوف والقتال بعدالة' [أي يحارب بالطريقة غير المعتادة في الجيش التقليدي]"³⁵. تقضي النظرة التقييمية لتجربة الحرب الأمريكية على الإرهاب منذ غزو أفغانستان في ديسمبر 2001، بأن الهجمات التي قامت بها ضد الجماعات المسلحة في جنوب آسيا، القرن الإفريقي وخليج عدن، سواء بواسطة الانتشار المباشر للقوات الخاصة والفرق المدرعة الهجومية، أو عن طريق القصف الجوي بواسطة طائرات بدون طيار والصواريخ طويلة المدى؛ قد أدت إلى زيادة انتشار وتمدد هذه الجماعات إلى مناطق أخرى وتساعد حدة العنف بين القوات الحكومية والجماعات الاثنية المتحالفة مع الجماعات الإرهابية أو المتعاطفة معها ضد الأجنبي. وكانت أكثر الأمثلة مأساوية للآثار الخطيرة الناجمة عن الحرب على الإرهاب باكستان، التي كادت كثافة العمليات العسكرية في شمال البلاد أن

³⁴ Mikkle Vedby Rasmussen, The Risk Society at War : Terror, Technology and Strategy in the Twenty Firtst Century (UK : Cambridge University Press, 2006), p. 65.

³⁵ Thomas K. Adams, The Army after Next : The First Postindustrial Army (London : Praeger Security International, 2006), pp. 5-7.

تؤدي إلى انقسام البلاد ونشوب حرب أهلية؛ ونفس التجربة تعاني منها هذه الأيام سوريا والعراق والصومال، بحيث أدى تصاعد الحرب على الإرهاب إلى إحداث تمزقات سوسولوجية في مجتمعات هذه الدول؛ ومن الممكن أن تنتج نفس الآثار في مناطق أخرى مثل مالي، نيجيريا وليبيا؛ التي سوف تمتد آثارها الاستراتيجية والأمنية إلى عمق الأمن القومي الجزائري.

4) تأثير عملية الاختراق الاستراتيجي

تتحرك مصادر التهديد الناجمة عن الحرب على الإرهاب بواسطة ديناميكية الاختراق، التخومية والاعتماد المتبادل الأمني، وهي مفردات التحليل المطروحة من قبل أنصار نظرية مركب الأمن الإقليمي.³⁶ تعني "التخومية Adjacency" وجود حدود مشتركة طويلة بين دولتين فأكثر، تتفاعل عبرها الديناميكيات الأمنية في الاتجاهات السلبية أو الإيجابية، مولدة حالات الأمنة والأمننة، سواء في صورتها التقليدية (وجود حشود على الحدود، مناوشات، استمرار التعبئة العسكرية) أو غير التقليدية (الهجرة غير الشرعية، تدفق الجريمة، التهريب، الأسلحة، الإرهاب...). فعلى الحدود الجنوبية الغربية للجزائر، كان منحى تنامي التهديدات الجديدة في تصاعد مستمر، يغذيها تنامي أنشطة الجماعات الراديكالية من جهة والميل الانفصالية للثنيات التي تخترق الحدود السياسية لدول المنطقة من جهة ثانية.

لذلك يعتقد باري بوزان بأن الدولة التي تنجح في إيجاد الجوار المساند هي الأوفر حظا في تحقيق أمنها المحلي وتقليل الأعباء الأمنية باتجاه تطوير العلاقات الاقتصادية-الإقليمية، وخير مثال على ذلك الصين التي عملت على إيجاد الجار المسالم في جنوب شرق آسيا مع الهند وشمال شرق آسيا مع اليابان، بحيث تحولت هذه الدول إلى مناطق مفتوحة أمام بضائعها. وإذا ما أسقطنا هذا على الجزائر، نجد أن السياسة الخارجية الجزائرية يجب أن توجه نحو تشجيع أي منظومة أو جماعة أمنية إقليمية تضم الفواعل الإقليمية الرئيسية، من أجل إيجاد "الجوار الأمن" وتقليل كلفة النزاعات عبر الحدود. على افتراض أن ديناميكية الاعتماد المتبادل الأمني هي المتحكمة في عمل البيئات الأمنية والقائمة على فكرة الترابط الأمني الشديد، والتأثير المتبادل بشكل صارم بين

³⁶Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit. , pp. 50-54.

الجزائري

الأطراف الإقليمية، بحيث أن حالة التفكك والانسجام داخل بيئة أحد الأطراف تصدر مخرجاتها إلى بيئات الأطراف الأخرى. ومن الأمثلة المستشهد بها في هذا الصدد، الحرب الطائفية في العراق 2006، التي أثرت على صحة الانقسامات المذهبية في دول الخليج، اليمن وباكستان. ويمكن أن يحدث نفس الشيء في جنوب الجزائر بحيث أن النزاع الاثني في شمال مالي، يمكن أن يصدّر إلى داخل الأراضي الجزائرية أو نحو الدول المجاورة. بتعبير آخر، أن الأمن الإقليمي هو عبارة عن نسق من العلاقات المنتجة للأمن أو عدم الأمن.

يحتوي هذا المفهوم مضامين نظرية في اتجاهات مختلفة، إذ يتضمن معنى اختراق القوى العظمى لمركبات الأمن الإقليمي من أجل دعم حلفائها الإقليميين و حماية مصالحها، كما يمكن أن يتضمن اختراق الاثنيات والمذاهب أو الطوائف لعدد من الدول في المركب الإقليمي الواحد. لا يتم الاختراق عادة إلا في وضعية الضعف المؤسساتي الإقليمي بحيث يستعين أحد الأطراف بالطرف الخارجي، إما للمحافظة على التوازن الاستراتيجي³⁷ أو الاستقرار الإقليمي أو غيرها من الدوافع الأمنية؛ وهو الوضع القائم اليوم في منطقة الصحراء الكبرى. لذلك أصبح العمل الإقليمي ضرورة تتخطى الرغبات الذاتية واعتبارات السيادة الوطنية الصارمة، لكن المعضلة هو عدم وجود شريك إقليمي قوي وموثوق به، بإمكانه تحمّل الأعباء الأمنية، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الهش على امتداد مساحات طويلة.

من ناحية أخرى، يعتبر تواجد القوى الأجنبية العظمى، واستمرار منطق المنافسة الإقليمية، مصدران محفزان لأطراف إقليمية ومحلية نحو طلب المساعدة من الأطراف الخارجية؛ وهذا ما يعمل على ربط الديناميكيات الأمنية الإقليمية بنظيرتها الدولية بطريقة معقدة. وبالتالي بدل من توثيق التعاون الإقليمي المتعدد القطاعات المنبثق من الحاجات الوطنية الفعلية للمجتمعات، تتحول العلاقات الإقليمية إلى مصدر قوي

³⁷ Emerson M. S. Niou, Peter C. Ordesook, and Gregory F. Rose, The Balance of Power: Stability in International Systems (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1989), p. 02.

لجذب الأسلحة وسوق كبير للمنتجات العسكرية للقوى العظمى، بغض النظر عن استخدامها من عدمه؛ وبطريقة آلية وعملية، تصبح دول المصدر معنية بما يجري داخل البيئة الإقليمية لتلك الدول، سواء من حيث عمليات التحديث العسكري والتدريب، أو الصيانة، أو تشغيل بعض الأنظمة التسليحية الجديدة، بالإضافة إلى تقديم خدمات الاستشارة والتوجيه. كل هذه العمليات المتدفقة من المستوى الدولي إلى المستوى الإقليمي، أطلق عليها باري بوزان وزميله مصطلح "الاختراق"³⁸. الجانب الخطير لمبدأ الاختراق، أن القوى العظمى تحت وتدفع القوى الإقليمية نحو التدخل في الأزمات الأمنية الإقليمية، وهي الوضعية الاستراتيجية التي تصعد وتيرة المنافسة الأمنية وتهلك الاقتصاديات الوطنية، إن لم نقل تورط الدول في الأزمات الأمنية بدون وجود أفق للحل. وأكثر الأمثلة بروزا في هذا الصدد، أزمة الساحل، والأزمة الأمنية في ليبيا، إذ مارست الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية ضغوطا متزايدة على الجزائر من أجل سحبها إلى داخل هذه الأزمات، لكن هذه الأخيرة رفضت؛ وكانت رؤية موفقة جدا. من ناحية أخرى، إذا كانت الجزائر ترفض تدخل القوى العظمى في أزمة منطقة الساحل الصحراوي (مع الإشارة إلى حدوث بعض التغير في عام 2012)، فإن مجموعة الكواس والمغرب يرحبان بذلك، ويقدمان التسهيلات اللازمة، وبذلك سوف تزداد عزلة الدور الجزائري مع تقدم العمليات العسكرية وهو المأزق الإقليمي للأمن الجزائري.

في هذه الحالة، استراتيجيات الأمن يجب أن تشتق من خاصيات المأزق الأمني في حد ذاته، وذلك من خلال: (1) الاستعانة باتحاد المغرب العربي كوحدة اقليمية للتوازن مع منظمة الايكواس؛ (2) الحرص على دفع الجماعات الفرعية (أنصار الدين وجماعات الازواد) إلى الانخراط في العملية السياسية، وهو الخيار الذي سوف يساهم في تلطيف الميول الانفصالية، وفي نفس الوقت يقلل من الدور الدولي. لكن هذان الخياران ليس متاحين بسهولة بسبب: أ) أن النزاع الأصلي في مالي مستمد من النزاعات الأهلية المجاورة كإفريقيا الوسطى وإفريقيا الوسطى ونيجيريا؛ ب) الأجندة الدولية المهيمنة ليس بالضرورة أن تتطابق مع الأجندة الوطنية أو حتى مع الأجندة الإقليمية؛ ج) جمود

³⁸Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 50-54.

الجزائري

المغرب العربي بسبب قضية الصحراء الغربية، بل هناك مخاوف متزايدة من ظهور عبء أممي آخر على الأمن القومي الجزائري بواسطة التورط المباشر في الأزمات الإقليمية.

خيارات الاستراتيجية

1) تأهيل الجار الراشد

الدولة الراشدة هي التي تعمل بنفسها من أجل نفسها بأن تتحمل أعباءها الأمنية والاقتصادية بنفسها، الأمر الذي يسهم في "المخرجة الأمنية الإقليمية الفعالة". يمكن القول بأن هذه الفكرة مقتبسة من أطروحة الرئيس الأمريكي السابق روزفلت ثلاثينيات القرن العشرين والملمخصة في شعاره "إيجاد الجار الصالح"، وكان يعني بذلك الانتقال من سياسة الهيمنة إلى بناء علاقات شراكة مع الحكومات الصديقة؛ على افتراض منه أنه عندما تكون الدولة غير قادرة على تحمل أعباء الاستقرار الأمني المحلي وتكاليف السيطرة على النزاعات المحلية، فإنه بالضرورة تنتقل هذه الأعباء إلى الدول المجاورة. كما أن هذه الأعباء لا تتعلق بالعناصر المادية فقط، وإنما أيضا بالثقافة السياسية، وهي الغائبة في دول الساحل. ينطوي طرح فكرة إيجاد الجار الراشد محاذي للإقليم الجزائري مسألة حيوية، لأن في نهاية المطاف الجزائر هي الطرف الأكثر تضررا، على اعتبار أن دول الجوار غير قادرة على تحمل الأعباء الأمنية؛ وإيجاد الجار الراشد معناه إيجاد طرف يتحمل معنا الأعباء في أزمة مالي، لأن استمرار عدم الاستقرار في مالي سوف يعرض الاستقرار في الصحراء الكبرى للتآكل المميت.

كانت أكثر الهجمات حدة ضد المصالح الحيوية في المنطقة، قيام جماعة تطلق على نفسها اسم "الموقعون بالدم" يقودها المدعو مختار بالمختار بتاريخ 2013/01/16، بالسيطرة على منشأة إنتاج الغاز "حياة" في تيغنتورين بعين أميناس جنوب شرق الجزائر؛ احتجزت رهائن أجانب من جنسيات مختلفة (أمريكية، فرنسية، نرويجية، بريطانية ويابانية). الأمر الذي استدعى تدخل القوات الخاصة الجزائرية بعيدا عن وسائل الإعلام من أجل ضمان الفعالية العسكرية. لكن ما هو أكثر إعطابا للأمن القومي الجزائري، التدخل على المستوى الدولي في الأزمة، عبر تحليق طائرات أمريكية بدون طيار فوق المنطقة، ورد الفعل الدولي العنيف ضد عملية الجيش، على اعتبار أنها عرضت الرهائن الأجانب للخطر، من وجهة نظر الدول التي ينتمي إليها الرهائن. لقد كان الهجوم على المنشأة النفطية الأخطر في تاريخ الهجمات الإرهابية في المنطقة، كرد فعل على

التدخل العسكري الفرنسي في أزمة مالي من أجل منع سيطرة المتطرفين على العاصمة
بماكو في ديسمبر 2012.

2) العمل الإقليمي

هل العمل الإقليمي أصبح خياراً ضرورياً استراتيجية؟ بمعنى هل هو بديل حتي
للاستراتيجية الجزائرية؟ إذا أخذنا حادثة السيطرة على المنشأة النفطية في تيغنتورين
"قاعدة الحياة" بكل معانيها الاستراتيجية، نجد أن هناك عمل متعدد إقليمياً في تنفيذ
الهجوم، بحيث شملت الجماعة المهاجمة أفراداً من جنسيات جزائرية، مالية، تونسية،
كندية، ومغربية. خاصة التنفيذ الإقليمي للهجوم على المنشأة هي جوهر العملية، بمعنى
أن الجماعات المسلحة على اختلاف قياداتها تنسق أعمالها عبر عدد من الدول، وقد
حسّنت بنيتها التنظيمية؛ كما أن مصادر التهديد ليست منبثقة من إقليم جزائري
فحسب، ولكن من بؤر إقليمية متعددة وتتفاعل في شكل اعتماد متبادل وتغذية رجعية
أمنية فعّالة. تقوم بتطوير استراتيجياتها، أدواتها، وأساليبها القتالية بشكل مستمر؛
بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب الحرب غير النظامية للجماعات المختلفة، كما هي
مطروحة من قبل المنظرين³⁹ أو المطبقين الميدانيين⁴⁰.
يهدف العمل الإقليمي – كما هو مصوّر من قبل المنظرين الاستراتيجيين⁴¹ – إلى التأثير على
الإدراكات الاستراتيجية، تصحيح سوء الإدراك لدى الأطراف المحيطة (الجوار)، وكذلك
بيان إيجابيات وامتيازات العمل الإقليمي وتمكين الأطراف المختلفة من فرص الاختبار
الميداني لفوائد العمل الإقليمي. فإذا نظرنا إلى الأطراف المحيطة بالجزائر، نجد أنها
تتباين في خاصياتها الاستراتيجية، إمكانياتها الأمنية، قابليتها للتعاون، قابليتها للعطب
الشديد؛ وهي الوضعية الاستراتيجية التي تضفي مزيداً من التعقيد على عمليات الأمنة

³⁹ Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), p.246.

⁴⁰ Thomas K. Adams, The Army after Next : The First Postindustrial Army (London : Praeger Security International, 2006), pp. 5-7.

⁴¹ Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 03-26.

الإقليمية بتعبير باري بوزان وأوول ويفر.⁴² ومن ثم، يكون الرد الإقليمي في مكافحة الإرهاب هو الأكثر فعالية في احتواء الآثار المحتملة والفعالية للهجمات الإرهابية وكل أشكال التهديد الأخرى غير التقليدية؛ حتى ولو بواسطة أطراف إقليمية ضعيفة أو عديمة الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية.

الخاتمة

و خلاصة القول نستنتج ما يلي

- (1) تأكل المقاربة المدنية-العسكرية في تثبيت الاستقرار الأمني، المطروحة من قبل المنظرين الاستراتيجيين،⁴³ كحل لاحتواء النزاعات الأهلية.
- (2) تفكك مزيد من الدول في منطقة الساحل، وسط إفريقيا، والعالم العربي.
- (3) القابلية الشديدة للاختراق بواسطة الأشكال المتعددة من التهديدات التقليدية وغير التقليدية (تدخل القوى العظمى، الجماعات الإرهابية، منظمات الجريمة).
- (4) الإنهاك الاقتصادي-الاجتماعي كنتيجة لارتفاع أعباء الخدمات العامة في مقابل تقلبات أسواق النفط وركود الاقتصاد الوطني.
- (5) احتمال تمزق السوسيولوجيا عبر انتشار الحركات المذهبية والدينية وحتى الاثنية.
- (6) العزلة في الأصدقاء كنتيجة لصعود حكومات جديدة في المنطقة أو غياب الحكومات تماما.

⁴²Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 250-54.

⁴³Thomas Bruneau and Harold Trinkunas, « Global Trends and Their Impact on Civil-Military Relations, » in Global Politics Of Defense Reform, ed. Thomas Bruneau and Harold Trinkunas (United States of America: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 03-05.

- (7) صعوبة الاعتماد على الحلفاء الدوليين بسبب ظهور احتمالات السيطرة على القرار المجتمعي للدولة، بواسطة خلق معادلة الحكومة والمعارضة المسلحة المعتدلة وحتى الجماعات الإرهابية.
- (8) علاقة المعارضة بالقوى الخارجية وتأثير ذلك على تقويض الأمن القومي.
- (9) تفاقم آثار الأزمات الإنسانية الحادة مثل اللاجئين بسبب الحروب، المجاعات، الاضطرابات المناخية.
- (10) ثورة المعلومات اللاتماثلية المنتجة للفوضى الأمنية، كما هي مطروحة من قبل بعض المنظرين الاستراتيجيين.⁴⁴

اقتراحات

- (11) التفكير خارج النماذج التقليدية للدفاع والأمن، مما يعني عملية الإبداع في الفكر الاستراتيجي، بما يجعل القطاعات العسكرية والأمنية فعالة في مواجهة التحديات الأمنية.
- (12) بروز أهمية الدفاع "العسكري-المجتمعي" في الحفاظ على التماسك الوطني ومواجه التهديدات الخارجية: العسكرية أو غير العسكرية.
- (13) توسيع مهام الدفاع إلى المجالات غير العسكرية، مثل الإعلام، الثقافة، البيئة، أسواق المال، عالم الاتصال الشبكي.

قائمة المراجع :

Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

⁴⁴Mikkle Vedby Rasmussen, The Risk Society at War : Terror, Technology and Strategy in the Twenty Firtst Century (UK : Cambridge University Press, 2006), p. 74.

¹ John Mearcheimer, "Strategies for survival," in Perspectives on World politics, 3rd ed. Ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 69 -78.

Robert Gilpin, "War And Changing In World Politics," In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, 2nd ed., ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 142-146.

¹ John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, 34 - 33 London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. Relations Theory: Realism, Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, International, Pluralism, Globalism, 2nd ed. (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 47-50

¹ Kenneth N.Waltz, "Structural realism after the Cold War," in Perspectives on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London, New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 101-11.

.Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, Op. Cit., pp. 47-50¹

.Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, pp. 47-50¹

.Paul R. Viotti & Mark V. Kappi, pp. 47-50¹

¹ John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University

.¹ Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security 61-260 .Press, 2001), pp Theoretical Perspective, » in Security Communities (United Communities in 37-30 Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp.

¹ الفوضى الخلاقة [https://ar.wikipedia.org/wiki/\(2016\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/(2016)) تم الاطلاع 02 أكتوبر 2016

¹Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 107-205.

¹ Bill McSweeney, Security, Identity and Interests: A Sociology of International Relations (Cambridge, United Kingdom: Bill McSweeney 2004), pp. 13-20.

¹ Alexander Wendt, «Four Sociologies of International Politics,» in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 446-47.

¹ Richard Wyn Jones, 1999, Security, Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from [file:///A:/Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm](file:///A:/Security,%20and%20Critical%20Theory%20Chapter%201.htm); accessed 22/08/2004.

¹ Barry Buzan, People, States, and Fear : The National Security Problem in International Relations (London: Wheatsheaf Books, 1982), pp. 73-75.

¹ كينيث ولتز، "استمرارية السياسة الدولية،" في عوامل متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي، تر. كين بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد الحق (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005)، ص ص. 451-52.

¹Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York, Melbourne, Madrid, Cape Town, Singapore, São Paulo: Cambridge University Press, 2003), pp. 21-22.

¹ Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. 86-85A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 2

21-22 ¹Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp.

¹ Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), p. 246.

¹Thomas K. Adams, The Army after Next: The First Postindustrial Army (London : Praeger Security International, 2006), pp. 5-7.

¹Emerson M. S. Niou, Peter C. Ordesook, and Gregory F. Rose, The Balance of Power: Stability in International Systems (Cambridge, New York, Port -45.2Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1989), pp. 0

¹Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security (Cambridge, New York: Cambridge University Press, 38-102003), pp.

¹Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power (New York: Basic Books a Member of the Perseus Books Group, 2012), 92-88pp.

¹صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر. عبد الوهاب علوب (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، د.ت)، ص. 312-39.

¹أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا في الساحة الدولية، تر. محمد جابر وطارق عبد الجليل، مر. بشير نافع وبرهان كوروغلو، ط. 2 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص ص. 430، 70.

¹Thomas M. Kane and David J. Lonsdale, Understanding Contemporary Strategy (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2012), pp. 74-73.

¹كارل بيلدر، "المشروع العسكري الأمريكي في عصر المعلومات"، في دراسات عالمية: الدور المتغير للمعلومات في الحرب، تح. زلي خليل زاد وجون وايت، ر. 53 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص ص. 83-84.

¹Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 9-52562007), pp.

¹ Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), pp. 9-52562007).

¹ Robert R. Tomes, US Defense Strategy from Vietnam to Operation Iraqi Freedom : Military innovation and the new American way of war, 1973-2003 (New York: Routledge Taylor & Francis Group, 2007), p. 6.

¹ Mikle Vedby Rasmussen, The Risk Society at War : Terror, Technology and Strategy in the Twenty First Century (UK : Cambridge University Press, 2006), p. 65.

¹ Thomas K. Adams, The Army after Next : The First Postindustrial Army (London : Praeger Security International, 2006), pp. 5-7.

¹ Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit. , pp. 50-54.

¹ Emerson M. S. Niu, Peter C. Ordeshook, and Gregory F. Rose, The Balance of Power: Stability in International Systems (Cambridge, New York, Port Chester, Melbourne, Sydney: Cambridge University Press, 1989), p. 0.

¹ Barry Buzan and Ole Waever, Op. Cit., pp. 50-54.

¹ Colin S. Gray, War, Peace and international Relations : An Introduction to Strategic History (London and New York : Routledge Taylor & Francis Group, 2007), p. 2462007).

¹ Thomas K. Adams, The Army after Next : The First Postindustrial Army (London : Praeger Security International, 2006), pp. 5-7.

Theoretical ¹ Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Perspective, » in Security Communities (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp. 03-6.